المملكة المغربية

مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية
لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

FONDATION MOHAMMED VI DES ŒUVRES SOCIALES
DU PERSONNEL DU MINISTÈRE DES HABOUS ET DES AFFAIRES ISLAMIQUES

محضر اجتماع المجلس الإداري لمؤسسة مُحَمَّد السادس

للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(الدورة العادية الأولى بتاريخ 15 نونبر 2021)

انعقد المجلس الإداري لمؤسسة مُحَمَّد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دورته العادية الأولى برسم سنة **2021**، بمقر المؤسسة، يوم الإثنين **09 ربيع الثاني 1443هـ الموافق لـ 15 نونبر 2021م**، بحضور أعضاء المجلس الواردة أسماؤهم باللائحة رفقته.

وبعد الافتتاح بآيات بينات من الذكر الحكيم، تفضل السيد رئيس المجلس الإداري للمؤسسة، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بكلمة ضمنها شكره وترحيبه بباقي أعضاء المجلس، والحمد والثناء على أن كتب الله إحداث هذه المؤسسة تجسيدا للعناية المولوية الشريفة بالشأن الاجتماعي.

كما أشار إلى ضرورة العناية بموظفي الوزارة من خلال تقديم خدمات ينتظرونها، وإلى إحداث مركبات اجتماعية ببعض مدن المملكة بدءا بمدينة الرباط، واعتبر المؤسسة إضافة نوعية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الوزارة كانت تتوفر على جمعية أعمال اجتماعية.

بعد ذلك، تقدم السيد مدير المؤسسة بعرض أوضح من خلاله الغرض من إنشاء المؤسسة، كما تطرق إلى تنظيمها وماليتها ومواردها البشرية وتوجهاتها العامة وعرض شارتها البصرية.

ثم قدم السيد الكاتب العام للمؤسسة عرضا عرَّف فيه بالمؤسسة من خلال قراءة في الظهير الشريف المنظم لها.

بعد ذلك، قدم السيد المدير المالي المساعد عرضا حول مشروع نظامها الداخلي بيّن فيه أن هذا المشروع جاء ليفسر المقتضيات المجملة في الظهير الشريف رقم 1.19.51 القاضي بإحداث المؤسسة، وبعد عرض أبواب ومواد المشروع، خلص إلى أن هذا النظام الداخلي يعتبر إطارا ينظم عمل المؤسسة، ويبين العلاقات والمهام بين مختلف مكوناتها، ويحدد شروط الاستفادة من خدماتها، ويلزم منخرطيها بالسير على مقتضياته، طبقا لأحكام الظهير سالف الذكر.

وقد تقدم السادة أعضاء المجلس بمجموعة من المداخلات تركزت في مجملها على الترحيب بإحداث هذه المؤسسة وبالرغبة في انطلاق الاستفادة من خدماتها في أقرب الآجال.

وعقب المناقشة وتداول مضامين العرض، وافق أعضاء المجلس بالإجماع على مشروع النظام الداخلي.

واختتمت الدورة بتلاوة المحضر والتوقيع عليه.